الطائفية السياسية في البيان الأول
للحكومة الإستقلالية(١٩٤٣)

في بيان حكومة رئيس أول وزارة إستقلالية رياض الصلح الذي ألقى أمام مجلس النواب في ١٩٤٣/١٠/٧ ،والذي يعتبر ركيزة ما سمي بـ«الميثاق الوطني»،جاء ما يلي حول إلغاء الطائفية اسياسية:

«أن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان،وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بأذن الله،ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي وسنعمل جميعا بالتعاون تمهيدا وإعدادا حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الإطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير،وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا إشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطانا متعددة».

الطائفية السياسية في
وثيقة الطائف(١٩٨٩)

النص الخاص بإلغاء الطائفية السياسية كما ورد حرفيا في وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها الإجتماع النيابي في الطائف(١٩٨٩/١٠/٢٢)

«إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية،وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية،تضم بالأضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية.مهمة الهيئة دراسة وأقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الإنتقالية ما يلي:

أ-إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي وإعتماد الكفاءة والإختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني بأستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب-إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية».

البرنامج المرحلي للحركة الوطنية

١٩٧٥

■ جاء في البند الأول للبرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية الذي أذاعه كمال جنبلاط في ١٨ آب ١٩٧٥:

«أولا-نحو إلغاء الطائفية السياسية. لقد بات مستحيلا قبول إستمرار نظام الإمتيازات الطائفية الراهن أو الإبقاء عليه... أن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن أن الحل الديموقراطي العلماني المتمثل بإلغاء الأساس الطائفي للنظام اللبناني أصلا هو الأختيار الوحيد المنسجم مع تطلعات الجماهير إلى نظام وطني ديموقراطي متقدم، لذا تعتبر الأحزاب التقدمية أن إلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والإشتراعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الإجتماعي السياسي واحدا من الأهداف الرئيسية.

«ثانيا-إعتماد قانون جديد للإنتخابات على الأسس التالية: إلغاء الطائفية السياسية وجعل لبنان كله دائرة إنتخابية واحدة.

الوثيقة الدستورية

١٩٧٦

■ إقترحت الوثيقة التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية كحلّ للمسألة الطائفية الآتي:

١-التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ورئيس المجلس مسلما شيعيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا وإعتبر كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين.

٢-توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبيا ضمن كل طائفة وتعديل قانون الإنتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلا أفضل للمواطنين.

١١-إزالة الطائفية في الوظائف وإعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

المسلمات الـ١٤

١٩٨٠

■ مسلمات ومبادىء الوفاق الوطني التي أعلنها الرئيس الياس سركيس في ١٩٨٠/٢/٥ وجاء فيها:

«نؤكد على ضرورة الأخذ بمقومات الإستقرار الإجتماعي... ومنها مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على خلق الأجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل البعيد والقريب»

مذكرة درا الفتوى

١٩٧٧

■ جاء في البند الثالث لمذكرة صادرة عن دار الفتوى الإسلامية:

«توحيد اللبنانيين توحيدا متكاملا في ظل ديموقراطية وطنية عصرية متقدمة متطورة يتساوى فيها جميع اللبنانيين في التضحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات وإلغاء كل تقليد طائفي على كل صعيد»

وجاء في البند الثامن:

«ان سائر القضايا التي تبدو موضوع إختلاف اللبنانيين.. يتوقف حلها أول ما يتوقف على تطور نظرة اللبنانيين لعلاقات بعضهم ببعض من علاقات طائفية إلى علاقات وطنية. فالمجتمع اللبناني وأن تنوعت طوائفه الدينية تنوعا روحيا ودينيا إلا أنه في إعتقاد المسلمين مجتمع للتوحد الوطني والتوحد القومي والتآخي الإنساني. ولذلك يرفضون دعوة التقسيم العلني أو التقسيم المختفي بالتنظيم الفدرالي التي تقضي إلى تحجزة المجتمع العضوي الواحد ويصرون على وحدة لبنان الإقليمية والسياسية والإدارية والمجتمع اللبناني الوطني الواحد ويتطلعون لمجتمع العلاقات الوطنية يقوم في لبنان بديلا لمجتمع العلاقات الطائفية».

بنود الوفاق الوطني

١٩٨٠

■ بنود الوفاق الوطني التي أقرها مجلس الوزراء اللبناني في ١٩٨٠/٣/٥ وجاء فيها:

«٤-التأكيد على ضرورة الأخذ بمقومات الإستقرار الإجتماعي بما في ذلك الحرص على معالجة القضايا الإجتماعية الناتجة عن الأحداث والإلتزام بمبدأ تحقيق العدالة الإجتماعية الشاملة ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على خلق الأجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل.

وثيقة «المجلس الإسلامي»

١٩٧٤

■ نص وثيقة «المجلس الإسلامي» في لبنان الصادرة في ١٩٧٤/١٠/٣ والتي أعادت دار الإفتاء نشرها في أيلول ١٩٨٣ و قد جاء فيها:

«١-إلغاء الطائفية السياسية وتعديل الدستور لتطوير المؤسسات الدستورية وصلاحياتها والإصرار على تطبيق الديموقراطية تطبيقا صحيحا يقيم التوازن في السلطة تحقيقا لمشاركة حقيقية في الحكم.

٢-المساواة آليا في الوظائف ولا سيما الرئيسية منها وذلك في شتى إدارات الدولة ومصالحها المستقلة والإستمرار في مبدأ لا طائفية الوظيفة»

المجلس الإسلامي الشيعي

١٩٨٣

■ تضمنت ورقة العمل التي أعدها المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في البند الأول من بنود الإصلاح المقترحة ما يلي:

«إلغاء الطائفية السياسية في جميع مرافق الحياة العامة «ورفضت المذكرة بشدة تحجير الصيغة اللبنانية بحيث يبقى عامل القلق على المصير عند البعض ذريعة للمحافظة على إمتيازات فئوية بينما يبقى عامل الضغن عند البعض الآخر بابا للنزاع وبحيث يبقى العاملان معا ثغرتين في الكيان تنفذ منهما المؤامرات على سلامة البلد وإستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه ومن المعروف أن «الصيغة «هي أساس الوضع الطائفي في لبنان»

المذكرة الدرزية

١٩٨٣

■ المذكرة الدرزية سنة ١٩٨٣ والموقعة من شيخ عقل الطائفة محمد أبو شقرا،مجيد أرسلان ووليد جنبلاط وجاء فيها:

«ثانيا:تتساوى الطوائف اللبنانية الست الكبرى في عدد ممثليها في مجلس الشيوخ وذلك في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين،ولم تشر المذكرة إلى الموقف بالنسبة للقضايا الطائفية والمذهبية بإستثناء المطالبة بإنشاء مجلس شيوخ تكون رئاسته لدرزي وبعض المطالب الخاصة بالطائفة من دون الإشارة إلى وضع الطوائف الأخرى.

الثوابت الإسلامية

١٩٨٣

■ بيان القيادات الإسلامية حول ثوابت الموقف الإسلامي في لبنان ١٩٨٣/٩/٢١ وقد أكد البيان على عشرة ثوابت جاء في البند السابع منها ما يلي:

«إلغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها

المذكرة الأرثوذكسية

■ المذكرة الأرثوذكسية التي أعلنها أركان الطائفة في دار المطرانية في ١٩٨٣/١٠/١٨ وجاء في البند الرابع:

«طرح مبدأ العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية في حوار وطني حر صريح»

مجلس البطاركة

١٩٨٣

■ جاء في الوثيقة التي أذاعها البطريرك خريش باسم مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في ١٩٨٣/١٢/٨ ما يلي:

المجتمع السياسي الأمثل هو المجتمع الديموقراطي الحر وهو يعنى بتنظيم علاقات الأفراد والجماعات وفق قوانين وأنظمة تضمن لهم الأمن والإستقرار والأزدهار وتوصلهم إلى ما لهم من حقوق وتلزمهم بما عليهم من واجبات،وليس العدد قاعدة الديموقراطية الصحيحة بل هو تمكين الأفراد والجماعات في الوطن الواحدة من الإعراب عن شخصيتهم ومميزاتهم والعمل على تحقيقها من دون أن تطغى كثرة على قلة أو تستبد قلة بكثرة».

وجاء في المذكرة أيضا «وليس عندنا ما يحول دون علمنة الدولة بالمعنى الصحيح».

صائب سلام

■ «ان الفريق الإسلامي في لبنان يتمسك دائما بالحرية الديمقراطية،وهو قبل هذه وتلك يتمسك بالقاعدة الذهبية التي أقمنا عليها كيان لبنان المستقل عام ١٩٤٣،وهي قاعدة التعايش الأخوي والتوافق بين جناحيه المسلم والمسيحي.هذا التوافق الحبي هو ما أجمع عليه في الطائف ٦٢ نائبا،يمثلون جناحي لبنان المسلم والمسيحي». (النهار ١٩٩٢/٨/١٧)

البطريرك مار نصر الله بطرس صفير

■ «في ما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية فقد قلنا أن الطائفية يجب أن تلغى من النفوس قبل أن تلغى من النصوص،ويجب تأهيل الناس لها ونزعها من تفكيرهم في مرحلة أولى...» (١٩٨٨/٢/٢٩)

«نحن ضد التسرع في إلغاء الطائفية السياسية وتلفت إلى عواقب وخيمة،فإذا كان إلغاء الطائفية السياسية سيتم بإسم الطائفية،فهذا يعني أنها ستطغى وستصبح ردات الفعل الطائفية أشد مما كانت عليه في الوضع الأول...» (١٩٩٢/٢/٨)

نبيه بري

■ في أول مقابلة صحافية أجراها بعد إنتخابه بالتزكية رئيسا لحركة «أمل»:«سأمنع بالقوة فرض ماروني للرئاسة بعد ولاية أمين الجميل،وأعتبر أن في لبنان خمسة رؤساء للجمهورية» (الحقيقة،١٩٨٦/٤/١١)

دعا إلى إلغاء الطائفية السياسية فورا وإنتخاب رئيس من أي طائفة وإلا فليطبقوا الطائفية وعندها تكون رئاسة الجمهورية للشيعة» (١٩٨٨/٣/٢٨)

-قال الرئيس نبيه بري في كلمة ألقاها في إحتفال أقامته «الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي»: «أن قرع الطبول، وإثارة الهمم إتجاه عنوان إلغاء الطائفية السياسية هو في غير محله، فنحن في إعتقادنا الجازم توصلنا جميعا إلى قناعة مفادها أن فرض التغيير بالقوة أمر مستحيل وأن مع التغيير بالقوة أمرا أكثر إستحالة» (السفير، ١٨/١٢/١٩٩٢)

-في حديث إلى مجلة الحوادث (٣٠/١٠/١٩٩٢) قال الرئيس نبيه بري: «لقد آن الأوان لتحويل لبنان من شركة إلى وطن وأهم سبيل لهذا الهدف العزيز هو هذه المهمة التاريخية فليكن إلغاء الطائفية السياسية ثمرة توافق وطني شامل حتى لا يمكن تحقيق هذا الهدف قهرا لأحد أو تغليبا لطرف على طرف»

الشيخ محمد مهدي شمس الدين

■ لا نطالب الجمهورية إسلامية وإنما بديمقراطية الأغلبية في لبنان (الشرق الأوسط، ١/٤/١٩٨٥)

-في ١٩/٧/١٩٨٥: إقترح مشروع «الديمقراطية العددية» القائمة على مبدأ الشورى نظاما سياسيا للبنان المستقبل يقوم على أساس: أن لبنان دولة مستقلة واحدة موحدة أرضا وشعبا ومؤسسات وجمهورية ديمقراطية برلمانية ودولة عربية ذات بعد إسلامي. وأعتبر أن المشروع «ليس ضد المسيحيين اللبنانيين وإنما هو لمصلحة لبنان كله». وأعلن أنه يوافق على مقولة الضمانات للوجود المسيحي في لبنان، «على غير قاعدة التسلط السياسي».

-الجميع يطرحون إلغاء الطائفية ويتصرفون في صميم العقلية الطائفية (١٩٨٧/٣/٢١)

السيد محمد حسين فضل الله

■ نرفض أي نظام في حساباته أن يكون الرئيس مارونيا أو مسيحيا (١٩٨٨/١/٢٦)

-إتفاق الطائف كرّس الطائفية، وهو لا يعنينا ولا يلزمنا (١٩٨٩/١١/٤)

-قال العلامة السيد محمد حسين فضل الله في خطبة الجمعة: «أن مشكلة لبنان ليست هي الدين بل عدم الدين» وأكدّ «أننا في حاجة من أجل إلغاء الطائفية السياسية إلى تجذير القيم الأخلاقية المسيحية والإسلامية». وأضاف «الذين صنعوا الطائفية السياسية في لبنان هم الذين صنعوا النظام الطائفي، الإستعمار الفرنسي والسياسيون الذين ساروا في ركابه ونقلوا العلم بعد ذلك وبدلوه» (النهار، ٥/١٢/١٩٩٢)

الشيخ عبد الأمير قبلان

■ «عندما تتبنى الحكومة تنفيذ إتفاق الطائف عندها يصل الحق إلى أهله، وإلغاء الطائفية السياسية ليس غولا أو ذئبا مفترسا بل أحقاق الحق وإزهاق الباطل. فبإلغاء الطائفية يشعر المواطن، سواء كان في المدينة أو خارجها، بأنه مسؤول وله شأنه وأهميته ودوره ويقوم بواجبه...» (النهار، ١٤/١١/١٩٩٢)

سمير جعجع

■ «لتكن للمسلمين دولتهم وللمسيحيين دولتهم، وبينهما حسن جوار. لما التكاذب؟

-نحن أمتان، ثقافتان وحضارتان. لسنا شعبا واحدا بأي حال. فهم عرب، ونحن من الغرب ولسنا منهم». «أمن المجتمع المسيحي فوق كل إعتبار».

-أعلن أن مشروع الفيدرالية هو «مشروع السلام المنشود» و«الفرصة الأخيرة»، مخيرا اللبنانيين بينه وبين الإحتلال. وإعتبر أن هناك ثلاثة أعداء للفيدرالية هم: التقسيم، وصيغة ١٩٤٣، ومفهوم التذويب. (١٦/١/١٩٩٠)

جورج سعادة

■ «أن مبدأ الإتحادية يعني تعايش كل الطوائف اللبنانية مع المحافظة على خصائص كل واحدة، بينما المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية يعني هيمنة طائفة معينة على الطوائف الأخرى» (٢٩/٣/١٩٨٤)

-«إن إتفاق الطائف هو المخرج الوحيد لإنقاذ لبنان، ولكن الإتفاق شيء والتنفيذ شيء آخر. (١٦/١/١٩٩٠) ورأى «أن من يعتبر نفسه غالبا قد يكون غدا هو المغلوب» (١٢/١/١٩٩١).

سليم الحص

■ وجوه المحنة هم أنفسهم نجوم الحلّ.

-الوضع لا يستقيم ما دامت الطائفية السياسية هي قاعدة النظام.

-مع اللامركزية الإدارية لا السياسية لأن الثانية تفتت الوطن (١١/٩/١٩٨٦)

-الفيدرالية قد خل لحرب لا نهاية لها والوطن يكون واحدا موحدا أو لا يكون (١١/١٠/١٩٨٨).